

**خطاب السيد صلاح الدين المزوار  
وزير الاقتصاد والمالية  
أمام مجلس النواب بمناسبة تقديم مشروع  
قانون المالية لسنة 2010**

\*

\* \*

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**سيدي الرئيس ،  
السيدات والسادة النواب المحترمون،**

يشرفني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر لأقدم لكم باسم حكومة صاحب الجلالة نصره الله مشروع قانون المالية لسنة 2010 والذي يصادف هذه السنة الذكرى العاشرة لاعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه المنعمين.

وتعتبر هذه العشرية محطة هامة في مسيرة بلادنا والتجديد والتقدم والحداثة، إذ سمحت بإعادة بلورة الطموحات والآفاق ومكنت من توفير الوردائل الكفيلة بتحقيق إنجازات هامة ورائدة أكدت صواب الاختيارات وأبانت عن قدرة حقيقية لتحقيق الأهداف المتوخاة.

وعلى رأس هذه الإنجازات التدبير المتميز للتطورات التي عرفتتها قضيتنا الوطنية، فقد نجح المغرب في حشد دعم هام ووازن لصالح قضية وطنه الأولى،

قضية الوحدة الترابية بإطلاق مبادرة الحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية كحل سياسي واقعي وجدي وذو مصداقية. وقد حظيت هذه المبادرة باحتضان دولي واسع ما فتئ يتكرس داخل المنتظم الدولي كما تبين ذلك من خلال التوافق حول القرار الأخير للجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما عمل المغرب على تكريس الهوية الوطنية الحضارية المنفتحة من خلال تأهيل الحقل الديني في اتجاه تقوية مناهج الوسطية والاعتدال لديننا الحنيف، ومن خلال بناء مغرب متعدد مستوعب لنتوعه اللغوي والثقافي ومنفتح على إبداعات وعطاءات الثقافة الإنسانية الكونية.

وتميزت هذه المرحلة كذلك بانخراط المغرب، تحت القيادة السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في مسلسل من الإصلاحات الرائدة في مختلف مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما فتح آفاقا واسعة تؤمن الانتقال إلى فضاء ديمقراطي حديث، وتوسيع مجال المشاركة، وتعزيز الحريات الفردية والجماعية والنهوض بأوضاع المرأة بصفة خاصة من خلال اعتماد مدونة الأسرة وتعديل قانون الجنسية وطرح إصلاح القضاء كأولوية هامة.

وعلى مستوى حقوق الإنسان، سجل المغرب تقدما هاما من خلال نهجه لمسلسل المصالحة مع الماضي وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وقد مكنت دينامية الإصلاحات واستمراريتها، ضمن اختيارات استراتيجية واضحة مرتبطة بانفتاح الاقتصاد الوطني من تحسين تنافسيته وجاذبيته وتنويع روافده وانتقاله إلى عتبة جديدة من النمو.

وموازاة مع ذلك، استفادت جل جهات ومناطق المملكة من هذه الدينامية الجديدة مما ساهم في بروز أقطاب جديدة للتنمية تعزز القدرة الإستيعابية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتوفر حظوظا أكبر للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي وتفتح آفاقا جديدة للتوازن المجالي وللتنمية البشرية المستدامة.

ولقد تعززت بفضل ذلك مكونات الاقتصاد الوطني وتقوت مناعته وقدرته على مواجهة تقلبات الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية.

وبالفعل، فقد عرف الاقتصاد العالمي منذ السنة الماضية تطورات غير مسبوقة تجسدت في أزمة ارتفاع أسعار المواد الأولية، تبعثها مباشرة الأزمة المالية التي زعزعت استقرار النظام المالي وأدخلت الاقتصاد العالمي في مسلسل التراجع و الانكماش.

وهكذا، فمن المنتظر أن يعرف الاقتصاد العالمي، هذه السنة، تراجعا بنسبة 1,1 % مقارنة مع معدل نمو ناهز 4,5 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2008. وستصل نسبة التراجع في منطقة الأورو، أهم حليف اقتصادي بالنسبة إلى المغرب 4,2% بعد نمو في حدود 0,3 % في السنة الماضية.

كما أن حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات سيعرف تراجعا بنسبة 12 % بعد ارتفاع بنسبة 3% سنة 2008.

وإضافة إلى هذه التطورات السلبية، فقد عرفت أغلب الدول المصنعة اختلالات كبرى في توازاناتها الماكرواقتصادية، حيث من المتوقع أن تصل هذه السنة نسبة عجز الميزانية إلى مستويات قياسية تتراوح بين 8% و 14% من الناتج الداخلي الخام.

و أمام تفاقم آثار هذه الأزمة، اتخذت جل الدول المتقدمة تدابير استثنائية استهدفت على الخصوص إنقاذ المؤسسات المالية وتأمين تمويل الفاعلين الاقتصاديين وكذا دعم ومساعدة القطاعات المتضررة.

وبالنظر إلى طبيعة وحجم الأزمة، فلم يقتصر وضع مخططات دعم وتنشيط القطاعات الاقتصادية على الحكومات، بل شمل أيضا المجموعات و المؤسسات الدولية حيث برز نمط جديد من التشاور و التنسيق خصوصا على مستوى مجموعة العشرين.

و هكذا، فإن الإمكانيات الهائلة التي تمت تعبئتها في إطار مخططات دعم و تنشيط الاقتصاد و تدخلات المؤسسات المالية الدولية و خصوصا منها صندوق النقد الدولي قد ساهمت في إعادة الثقة و ظهور بوادر انتعاش النشاط الإقتصادي.

إلا أن هذا الانتعاش سيكون بطيئاً و مصحوباً بنسب عالية في معدلات البطالة التي من المتوقع أن تفوق 11% في منطقة الأورو.

سيدي الرئيس ،  
السيدات والسادة النواب المحترمون،

على الرغم من هذه الظرفية العالمية الصعبة، تمكن الاقتصاد المغربي من تحقيق نتائج إيجابية سنة 2008 تجسدت أساساً في نسبة نمو بمعدل 5,6% و تحقيق فائض في ميزانية الدولة مكن من خفض مديونية الخزينة من 53,5% إلى 47,3% من الناتج الداخلي الخام.

إن هذه النتائج المشجعة لا يجب أن تحجب عنا أن انفتاح اقتصادنا الوطني على محيطه الدولي، جعله يتأثر، كسائر الدول، من تداعيات هذه الأزمة على القطاعات المرتبطة بالطلب الخارجي والمتمثلة في التصدير و السياحة و تحويلات مواطنينا بالخارج والاستثمارات الخارجية. وهذا ما نتج عنه عجز في الحساب الجاري لميزان الأداءات بنسبة 5,2% أدى إلى تراجع مستوى الموجودات الخارجية ب 6,5 مليار درهم.

وقد تواصلت هذه التراجعات بالنسبة لأهم مؤشرات القطاع الخارجي هذه السنة. غير أن وتيرة التراجع بدأت تتقلص حديثها بشكل ملحوظ من شهر إلى آخر.

وهكذا، انتقلت وتيرة انخفاض مداخل المغاربة المقيمين بالخارج من نسبة 14,6% في مارس الأخير إلى 12,7% في يونيو ثم إلى 10,3% في متم شهر شتنبر. كما انتقلت وتيرة انخفاض عائدات الأسفار خلال نفس الفترة من 21,6% إلى 13,6% ثم إلى 9,2% و تراجعت الصادرات دون احتساب مبيعات الفوسفاط من 22,2% إلى 20,7% ثم إلى 17% .

و إذا كانت القطاعات المرتكزة على الطلب الخارجي قد عانت نسبياً من تداعيات الأزمة، فإن القطاعات المرتبطة بالطلب الداخلي قد حافظت عموماً على ديناميتها كما يتجلى ذلك من خلال ارتفاع قروض التجهيز بنسبة 26,6% والقروض الموجهة للعقار ب 17% وقروض الاستهلاك ب 21,7% .

ومن المنتظر أن تواصل هذه المؤشرات تحسنها، حيث من المتوقع أن تبقى نسبة النمو لهذه السنة في مستوى 5,3 %، في حين لن تتعدى هذه النسبة 3% في الدول المتوسطة المجاورة.

أربعة عوامل أساسية ساهمت حسب تقديرنا في تحقيق هذه النتائج:

- 1- المكتسبات و الإصلاحات المتراكمة التي مكنت من تعزيز وتقوية قدرات الاقتصاد الوطني؛
- 2- نجاعة التدابير المتخذة في إطار قانون المالية لسنة 2009 خصوصا تلك الرامية إلى تقوية الطلب الداخلي؛
- 3- النتائج القياسية للموسم الفلاحي؛
- 4- التدابير التي اتخذتها الحكومة بتنسيق مع القطاع الخاص في إطار لجنة اليقظة الاستراتيجية لمواجهة الأزمة.

وفي هذا السياق، حرصت الحكومة على تفعيل جميع التزاماتها المدرجة في قانون المالية لسنة 2009، ومنها على الخصوص، تلك المتعلقة بالزيادة في الأجور ومتابعة الإصلاح الجبائي في شقه المرتبط بتخفيض الضريبة على الدخل بتكلفة إجمالية تصل إلى حوالي 10 ملايين درهم.

كما عملت الحكومة على الرفع من وتيرة إنجاز الاستثمارات العمومية حيث سجلت هذه السنة ولأول مرة نسبة إنجاز نفقات الاستثمار للميزانية العامة إلى متم شهر شتنبر الماضي ارتفاعا بـ 23% مقارنة مع نفس الفترة للسنة الماضية.

وكما سبق لي أن أكدت لكم خلال مناقشة القانون الماي لهذه السنة في شقه المرتبط بتدبير تداعيات الأزمة، فقد اعتمدت الحكومة مقاربة تشاركية بين القطاعين العام والخاص عبر وضع آليات لليقظة والتتبع مكنت من اتخاذ تدابير هادفة لدعم القطاعات المتضررة مع تفعيلها بشكل ملموس وسريع.

ونتاجا لكل هذه التدابير والإجراءات، يتم تنفيذ قانون المالية الحالي في ظروف عادية على مستوى الموارد أو النفقات.

وهكذا، فعلى مستوى المداخل الجبائية و بالرغم من التراجع الذي كان مرتقبا مقارنة مع مداخل 2008 فإن نسبة الإنجاز بلغت في متم شتنبر 75% وهي نسبة تتماشى مع توقعات قانون المالية. أما النفقات فقد اتسمت بتراجع نفقات المقاصة نتيجة انخفاض سعر البترول من جهة، و التزايد الملحوظ على مستوى إصدارات نفقات الاستثمار من جهة أخرى.

و على أساس هذه التطورات، فمن المنتظر أن ينحصر عجز الميزانية خلال السنة الحالية في حدود 2,7% عوض 2,9% الذي كان مرتقبا في قانون المالية، مما سيمكن من جديد تقليص نسبة المديونية من 47,3% إلى حوالي 46% من الناتج الداخلي الخام.

**سيدي الرئيس،  
السيدات والسادة النواب المحترمون،**

إن هذه المعطيات تبين بوضوح أن بلادنا قد تمكنت في ظل هذه الظروف الصعبة من تكريس استقرار المكونات الأساسية للإطار الماكرواقتصادي والحفاظ على نسيجنا الاقتصادي وتحقيق نسبة نمو مرتفعة و التحكم في التضخم و عجز الميزانية مع تسريع وتيرة إنجاز البرامج الاستثمارية العمومية. كما أن التدبير الحذر للمديونية و نهج سياسة نقدية ملائمة قد ساهما في حصر الآثار السلبية المرتبطة بعجز ميزان الأداءات الناتج أساسا عن تفاقم العجز التجاري.

وأخذا بعين الإعتبار للتطورات السابقة، و كذا آفاق تطور الاقتصاد العالمي في السنة المقبلة، فقد ارتكزت التوقعات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2010 على الفرضيات التالية:

- نسبة النمو : 3,5 %؛
- نسبة التضخم : 2 % ؛
- متوسط سعر البترول : 75 دولار للبرميل.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن تعرف المداخل استقرارا بالنسبة للسنة الحالية لتصل إلى حوالي 169 مليار درهم، وذلك بالرغم من الانعكاس المالي الناتج عن مواصلة إصلاح الضريبة على الدخل وآثار الظرفية الاقتصادية العالمية على بعض القطاعات.

وفيما يتعلق بالنفقات، فقد تم الارتكاز على مبدئين أساسيين: متابعة الرفع من الاستثمار العمومي والتحكم في نمط عيش الإدارة.

وهكذا سيصل الاستثمار العمومي إلى 163 مليار درهم منها 53,8 مليار درهم لميزانية الدولة، أي بزيادة 20% مقارنة مع سنة 2009.

أما نفقات التسيير فستبقى محصورة في مستواها لسنة 2009 باستثناء نفقات الأجور التي سترتفع ب 5,3% بفعل الزيادة في الأجور وخلق حوالي 23 800 منصب شغل لمواكبة حاجيات القطاعات الاجتماعية والعدل على الخصوص.

وبالنظر إلى هذه التطورات التي ستعرفها كل من المداخيل والنفقات، فإن العجز الإجمالي للخزينة يقدر بحوالي 4% من الناتج الداخلي الخام. ويمكن اعتبار هذا التطور تجسيدا لمنظور إرادي يرمي إلى دعم التنمية وتعزيز التضامن الاجتماعي في ظل ظرفية اقتصادية صعبة.

و إذا كان هذا العجز يعكس أساسا رغبة الحكومة في مواصلة دعم و تقوية الاستثمار العمومي، فيجب التأكيد على أن هذا العجز يبقى استثنائيا بفضل التحكم في مؤشرات المديونية و لا يتناقض مع منظورنا الهادف إلى الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية والذي يستدعي الرجوع إلى مستوى أقل كما كان معتمدا في القوانين المالية السابقة.

سيدي الرئيس ،  
السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2010 ثالث مشروع قانون مالي تقدمه الحكومة الحالية ويعتمد في فلسفته ومنهجيته وأولوياته على الاختيارات الكبرى والتوجهات التي حددها صاحب الجلالة نصره الله وعلى الالتزامات المسطرة في البرنامج الحكومي الذي صادقتم عليه.

ومن هذا المنطلق يستند مشروع قانون المالية لسنة 2010 إلى ثلاث ركائز أساسية :

أولا : الاستمرار في دعم دينامية النمو في اتجاه خلق مزيد من مناصب الشغل وتحسين دخل المواطنين؛

**ثانيا :** الرفع من وتيرة الإصلاحات وتسريع إنجاز السياسات القطاعية لتعزيز تنافسية وجاذبية اقتصادنا وفق منظور مجالي أكثر توازنا؛

**ثالثا :** تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي بهدف تأمين توزيع أفضل لثمار النمو وتحسين مؤشرات التنمية البشرية خصوصا في العالم القروي والمناطق الجبلية.

وهكذا يتوخى مشروع قانون المالية من خلال ركيزته الأولى الحفاظ على نمو قوي ومستدام لتحقيق تنمية شاملة و خلق فرص الشغل المنتجة وتأمين سبل العيش الكريم للمواطنين.

ولهذه الغاية سيتواصل العمل على تعزيز الطلب الداخلي من خلال الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين وتكثيف الاستثمار العمومي بالإضافة إلى إنكفاء الاستثمار الخاص وتعزيز دينامية التصدير ودعم القطاعات المصدرة المتضررة من الأزمة الاقتصادية العالمية.

وفي هذا الاتجاه ودعما للقدرة الشرائية للمواطنين، تقترح الحكومة تطبيق الشرط الثاني من إصلاح الضريبة على الدخل عبر رفع شريحة الدخل المعفاة إلى 30.000 درهم عوض 28.000 درهم . كما يقترح تعديل الشرائح الأخرى والأسعار المطبقة عليها وضمنها تلك المطبقة على الفئات المتوسطة وكذا تخفيض السعر الأعلى من 40% إلى 38% كما التزمت الحكومة بذلك.

وبفضل هذه التدابير، سيصل العدد الإضافي للملزمين المستفيدين من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل برسم سنة 2010 إلى 160 ألف ملزم تضاف إلى 330 ألف ملزم مستفيد من الإعفاء الكلي سنة 2009. وبهذا، سيصل مجموع عدد الملزمين المعفيين حوالي 500 ألف .

وبالموازاة مع التخفيض الضريبي، ستعمل الحكومة على تنفيذ الشرط الثاني من الزيادة في أجور الموظفين المقررة في إطار الحوار الاجتماعي.

وسيبلغ بذلك الانعكاس المالي للتدابير المرتبطة بتخفيف الأعباء الضريبية والزيادة في الأجور برسم سنتي 2009 و 2010 ما مجموعه 16 مليار درهم منها 9,6 مليار درهم تتعلق بتخفيف الأعباء الضريبية.

وحمايةً للقدرة الشرائية للمواطنين، ستستمر الحكومة في دعمها لأسعار المواد الأساسية عبر نظام المقاصة. وقد رصد لهذا الغرض مبلغ 14 مليار درهم سنة 2010 موازاة مع الشروع في بلورة منظور إصلاح لهذا النظام ليتمكن من استهداف أفضل للفئات المستحقة للدعم .

ومن جهة أخرى، ودعما للمجهود التنموي للبلاد ستواصل الحكومة **تكثيف الاستثمار العمومي** قصد تجهيز البلاد وتوفير وتأهيل البنيات التحتية والإنتاجية.

وتندرج في هذا الإطار الأوراش الكبرى المهيكلة التي تتواصل تحت الإشراف الملكي السامي والتي تهم على الخصوص:

### **في مجال الطرق والطرق السيارة :**

- مراكش-أكادير وفاس-وجدة وتثليث خط الدار البيضاء-الرباط ومقطع برشيد-بني ملال والمقطع المداري لمدينة الرباط؛
- مقطع الجبهة-تطوان من الطريق الساحلي المتوسطي والطرق السريعة الصويرة-شيشاوة وفاس-صفرو ومكناس-الحاجب؛
- إنجاز 2.000 كلم من المسالك القروية وإصلاح 2.000 كلم من الطرق إضافة إلى البنيات الطرقية المتضررة جراء الفيضانات.

### **وفي مجال السدود والماء والصرف الصحي:**

- مواصلة تشييد 13 سدا كبيرا ومتوسطا وانطلاق إنجاز مركب مدز عين تمدرين بواد سبو وولجة السلطان بواد بهت ؛
- مواصلة إنجاز منشآت الحماية من الفيضانات بكل من طنجة وتطوان ومرتيل ووجدة والفنيدق.

- إنجاز 35 عملية للصرف الصحي الصلب والسائل بمختلف مدن المملكة ؛

### وفي مجال الطاقة :

- تشييد وحدتي إنتاج الكهرباء 5 و6 بالجرف الأصفر ومحطتي الطاقة الريحية بطنجة وطرفاية ومحطة بني مطهر الغازية الشمسية ومحطة توليد الطاقة بالغاز الطبيعي بالقنيطرة بطاقة إضافية تصل إلى 1.200 ميغاواط؛

### وفي مجال الموانئ :

- انطلاق أشغال ميناء طنجة المتوسطي الثاني والناضور غرب متوسطي؛

- وتأهيل ميناء طرفاية وسيدي إفني ؛

- ومواصلة إنجاز ميناء الداخلة ومارشيك-بالناضور.

### وفي مجال السكك الحديدية :

- انطلاق أشغال القطار الفائق السرعة الرابط بين طنجة والدار البيضاء بالإضافة إلى تحديث الشبكة واقتناء آليات جديدة وتأهيل المحطات؛

### وفي مجال النقل الجوي :

- إحداث فرع للخطوط الملكية المغربية متخصص في النقل الجهوي السريع واقتناء سبع طائرات للنقل الداخلي ؛

- توسيع وتحديث مطارات الدار البيضاء والرباط ومراكش ووجدة وفاس والداخلة ووارزازات والحسيمة وتطوان والراشيدية؛

ومن جهة أخرى ، سيستمر العمل على تعزيز تنافسية بلادنا والرفع من قدرتها الاستقطابية إزاء الاستثمارات الخاصة الوطنية والدولية .

ثلاث آليات أساسية سيتم اعتمادها لهذه الغاية:

- إحداه فضاءات مجهزة من جيل جديد وفقا للمواصفات الدولية وقابلة للاستعمال الفوري. ويتعلق الأمر بالفضاءات الصناعية المندمجة في كل من الجرف الأصفر وملوسة والقنيطرة، ومراكز الخدمات عن بعد بالدار البيضاء والرباط وتطوان وفاس ووجدة ومراكش، والأقطاب المتخصصة في مجال الصناعات الفلاحية بكل من مكناس وبركان، والصيد البحري بأكادير، واللوجستيك بزنانة، والطاقات المتجددة بوجدة، والإلكترونيات بالدار البيضاء والقنيطرة وطنجة والمحمدية.

- إحداه صناديق لدعم وضمان الاستثمارات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة وقطاعات الصيد البحري والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة والتجارة الداخلية والتعليم الخاص وكذا لفائدة استثمارات مغاربة العالم. ويبلغ حجم الموارد المخصصة لهذه الصناديق ما مجموعه 2,6 مليار درهم؛

- تعزيز التكوين من خلال إحداه 10 معاهد مختصة في قطاعات صناعة أجزاء الطائرات وصناعة السيارات والصناعة التقليدية والأزياء والسمعي البصري وسيتم تعزيز التكوين المهني الذي يشمل 316.000 متدرب خلال سنة 2010 بزيادة تناهز 14%. وقد تم تخصيص 400 مليون درهم في مجال التكوين لملاءمة الكفاءات مع الحاجيات .

ومن جهة أخرى، وقصد الحد من تفاقم عجز الميزان التجاري ستركز الجهود على تعزيز مواقعنا في الأسواق التقليدية مع العمل على ولوج أسواق جديدة ارتباطا بالإمكانيات التي توفرها الاستراتيجيات القطاعية. ولهذه الغاية تم رصد مبلغ 400 مليون درهم برسم سنة 2010.

وتماشيا مع خيار الانفتاح الاقتصادي لبلادنا وسعيا نحو الاستمرار في تخفيض تكلفة الإنتاج ودعم تنافسية المقاولات، ستم مواصلة تفعيل مخطط الإصلاح التعريفي الذي صادقتم عليه في إطار قانون المالية للسنة الحالية، وذلك عبر تخفيض رسم الاستيراد المطبق على المدخلات من 10% و7,5% إلى 5% ومن 20% إلى 17,5% .

وضمن هذا التوجه، يتضمن مشروع قانون المالية كذلك مقتضيات جديدة تهدف إلى تثبيت استمرارية نشاط صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بضمان استمرار موارده نظرا للدور الحيوي والهام الذي يضطلع به على الساحتين الاقتصادية والاجتماعية، حيث برهن منذ تأسيسه عن قدرته على تحقيق الأهداف المسطرة له بكل نجاعة وفعالية في جميع المشاريع والمبادرات

التي عمد على انطلاقها وتمويل تنفيذها. وقد حدد الغلاف المالي السنوي لهذا الغرض في مبلغ لا يقل عن 3,5 مليار درهم انطلاقا من عمليات تفويت مؤسسات الدولة ومخصصات ميزانية الدولة.

## سيدي الرئيس ، السيدات والسادة النواب المحترمون،

ويهدف مشروع قانون المالية في مرتكزه الثاني إلى تسريع وتيرة الإصلاحات وتفعيل السياسات القطاعية بغية تحديث البنيات الإنتاجية والاقتصادية للبلاد وتنويع مصادر التنمية وإحداث مناصب الشغل وتعزيز قدراتنا التصديرية في اتجاه تقوية موقع المغرب في مرحلة ما بعد الأزمة.

ويندرج ضمن هذا الإطار، مخطط "المغرب الأخضر" الهادف إلى إحداث تطور نوعي في القطاع الفلاحي بوصفه أحد الأعمدة الرئيسية للتنمية بالمغرب.

هكذا، وتماشيا مع البرنامج المسطر، سيتم التركيز خلال سنة 2010 على تطوير الري الموضعي على مساحة 83 ألف هكتار والتهيئة الهيدروفلاحية على مساحة 8.450 هكتار وتنمية الطاقات الإنتاجية في مجالات اللحوم والحليب وقصب السكر.

كما سيتم، في إطار التأهيل التضامني للنسيج الإنتاجي لفائدة صغار الفلاحين تحويل واستصلاح 78 ألف هكتار لغرس الأشجار المثمرة، وإحداث وحدات لتنمين الإنتاج النباتي والحيواني وتحسين المراعي على مساحة 70 ألف هكتار.

وقد سجل الغلاف الاستثماري المخصص للقطاع الفلاحي تطورا نوعيا حيث انتقل من 1,6 مليار درهم سنة 2008 إلى 4 مليار درهم سنة 2009 ليصل إلى 5,2 مليار درهم سنة 2010.

**وفي قطاع الماء والبيئة،** ترمي الاستراتيجية المعتمدة إلى تأمين تزويد البلاد بالماء والحماية من الفيضانات والتحكم في مجموع مسلسل الإنتاج والتوزيع والاستعمال والتطهير وإعادة الاستعمال.

وبالإضافة إلى تعبئة الموارد المائية، يتم إنجاز مشاريع مندمجة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات قطاعي الماء والبيئة وفقا لمقتضيات الاتفاقيات المبرمة تحت الرئاسة السامية لصاحب الجلالة نصره الله. ويندرج في هذا الإطار البرامج الوطنية للصرف الصحي وتدبير النفايات الرامي إلى تقليص التلوث المنزلي

والتأهيل البيئي للمنشآت العامة. وقد رصد لهذا الغرض اعتمادات الاستثمار تصل إلى 1,2 مليار درهم أي بزيادة 54%.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، يجري الإعداد للميثاق الوطني حول البيئة بوصفه إطارا مرجعيا يتم بمقتضاه إدماج العامل البيئي في كل البرامج المعتمدة قصد الحفاظ على الفضاءات والمحميات والموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي.

وإجمالا فقد ارتفعت الاعتمادات المرصودة لقطاعي الماء والبيئة من 2,9 مليار درهم سنة 2009 إلى 3,7 مليار درهم برسم سنة 2010 تضاف إليها استثمارات المكتب الوطني للماء بمبلغ 4,12 مليار درهم .

وفي مجال الصيد البحري، ترمي إستراتيجية هاليوتيس إلى تعزيز مكانة هذا القطاع ومساهمته في النشاط الاقتصادي عبر إحداث ثلاثة أقطاب للتنمية وتقوية البنيات التحتية في مجال الموانئ ونقط التفريغ وقرى الصيادين والتسويق مع العمل على تثمين الكميات المصطادة محليا وتحديث أسطول الصيد. كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى الحفاظ على الموارد وتعزيزها من خلال تنمية تربية الأسماك.

وقد تم رصد اعتمادات الاستثمار بمبلغ 573 مليون درهم لفائدة هذا القطاع برسم سنة 2010.

وفي مجال الطاقة، ترمي السياسة المعتمدة إلى تأمين التزويد المنتظم في مختلف أرجاء المملكة مع الأخذ بعين الاعتبار لمقتضيات التنمية المستدامة باللجوء إلى تطوير الطاقات المتجددة واعتماد النجاعة الطاقية والاندماج الجهوي في الشبكة الطاقية الأرومتوسطية.

وستعزز هذه السياسة بتفعيل صندوق التنمية الطاقية وإحداث شركة الاستثمارات الطاقية برأسمال يصل إلى 1 مليار درهم كإطار تحفيزي للاستثمار العمومي والخاص في ميدان الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية.

وتجدر الإشارة إلى أن الغلاف الاستثماري المخصص للمكتب الوطني للكهرباء سيصل إلى 10 ملايين درهم برسم 2010.

ومن جهة أخرى، يسجل القطاع الصناعي تطورا ملحوظا في اتجاه عصرنة وتنويع الهياكل الاقتصادية والإنتاجية وتطوير الاستثمارات والرفع من تنافسية المنتجات.

وقد عرف مخطط الإقلاع الصناعي دفعة جديدة بإبرام، تحت رئاسة صاحب الجلالة نصره الله، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي لإعطاء نفس جديد للقطاعات الصناعية التي يتمتع فيها المغرب بمزايا تنافسية وخاصة منها صناعة السيارات وأجزاء الطائرات والإلكترونيات والخدمات المرحلة والبيوتكنولوجيات والنانوتكنولوجيات. وقد رصد لهذا القطاع مبلغ 1,950 مليار درهم برسم سنة 2010.

كما ستمكن التحولات المؤسسية التي عرفها المجمع الشريف للفوسفات من خلال تحويله إلى شركة مساهمة، وتحسن وضعه المالي من تعزيز موقعه الريادي على المستوى العالمي في مجال الصناعات الكيماوية.

وسيعزز هذا الموقع أكثر بفضل البرامج الاستثمارية التي يقوم بها المجمع لتقوية طاقاته الإنتاجية والرفع من نسبة التثمين المحلي بشراكة مع مجموعات دولية كبرى والتقليص من كلفة النقل وتطوير فضاء الجرف الأصفر ليصبح قطبا دوليا في مجال الصناعة الكيماوية. وتقدر استثمارات المكتب برسم 2010 بـ 7 مليار درهم.

وفي ميدان التكنولوجيات الإعلامية الحديثة، اعتمد المغرب استراتيجية جديدة تسمى "المغرب الرقمي" تهدف إلى إدماجه في عالم الاقتصاد الرقمي عبر توسيع انتشار هذه التكنولوجيات وتكثيف استعمالها بالإدارات العمومية والمقاولات ولدى عموم المواطنين.

وتندرج في هذا الإطار عمليات تهم تعميم المعلومات بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وتقريب الإدارة من المرتفقين وتمكين 80 ألف طالب جامعي من الحصول على حواسيب محمولة موصولة بشبكة الأنترنت.

وبخصوص القطاع السياحي، وبفضل التدابير المتخذة في إطار رؤية 2010، فقد تم الرفع من الطاقة الإيوائية بـ 50% وتحقيق ارتفاع لعدد السياح الوافدين بنسبة 8% سنويا ليصل إلى 8 ملايين سائح.

كما تم خلال السنة الحالية افتتاح محطة السعيدية تحت إشراف صاحب الجلالة نصره الله وانطلاق محطة مازاكان الجديدة خلال الشهر الحالي. ومن المنتظر الشروع خلال السنة المقبلة في تشغيل محطتي لكسوس بالعرائش وموكادور بالصويرة.

وستمكن رؤية 2020 التي يتم إعدادها وفقا للتعليمات الملكية السامية من إحداث تطورات نوعية في قطاع السياحة من شأنها تعزيز القوة الاستقطابية لبلادنا وترسيخ أسس سياحة مستدامة ومسؤولة .

ويصل الغلاف المالي المخصص للقطاع سنة 2010 إلى 825 مليون درهم.

وارتباطا بقطاع السياحة، ترمي رؤية 2015 لقطاع الصناعة التقليدية إلى إعادة هيكلة هذا القطاع عبر استثمار المؤهلات المغربية على المستوى الثقافي والاجتماعي والمساعدة على انبثاق وتنمية نسيج إنتاجي مهيكّل والترويج لمنتوج الصناعة التقليدية بالأسواق الوطنية والدولية.

وفي مجال الصناعة التقليدية، سيستمر العمل في اتجاه تعزيز البنيات التحتية المتعلقة بقرى ومركبات الصناعة التقليدية في عدد من المدن وإدماج فضاءات تجارية بالمناطق السياحية. كما سيتم تشجيع بروز فاعلين نموذجيين للعب دور المحرك في هذا القطاع وتكثيف الترويج للصناعة التقليدية بالحث على استكشاف أسواق جديدة وتعزيز المشاركة بالمعارض المهنية الوطنية والدولية. وسيتم كذلك تحسين شروط السلامة والنظافة بالقطاع وتعزيز التكوين بإحداث معهد للتكوين العالي ووحدات متنقلة للتكوين مع تعزيز كفاءات 51 ألف شاب وشابة.

وقد انتقل غلاف الاستثمار المخصص لهذا القطاع من 200 مليون درهم سنة 2009 إلى 450 مليون درهم سنة 2010 .

وبخصوص التجارة الداخلية، وارتباطا بـ "مخطط رواج" سيتم إحداث المناطق المخصصة للأنشطة التجارية بالنواصر ووجدة ومكناس وإعداد تصاميم لتنمية الأنشطة التجارية والتوزيع بالجهة الشرقية وجهة الشاوية ورديغة وإقليم تطوان وتنمية شبكات توزيع منتوجات المقاولات الرائدة على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد رصد لهذا الغرض اعتماد مالي إضافي بمبلغ 200 مليون درهم برسم سنة 2010 .

وتنفيذا للتوجيهات الملكية المرتبطة بإصلاح قطاع العدل، تتكبد الحكومة على بلورة برنامج إصلاحي متكامل يهدف إلى دعم استقلاليته والرفع من نجاعته وتأهيل هيكله وتقوية مؤهلاته البشرية.

ولمواكبة الحاجيات الأولية لقطاع العدل، فقد تم رفع الاعتمادات المخصصة له برسم 2010 من 2,3 مليار درهم إلى 3,2 مليار درهم .

**سيدي الرئيس ،  
السيدات والسادة النواب المحترمون،**

إن منظورنا التنموي المرتكز على ضرورة تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي والعمل الدؤوب من أجل أن يستفيد المواطنون، كل المواطنين بشكل أفضل من ثمار التنمية. وهو ما دفع الحكومة إلى إيلاء أهمية قصوى للجانب الاجتماعي والتركيز مجددا على هذا التوجه ضمن مرتكزات مشروع قانون المالية لسنة 2010.

ويندرج في هذا الإطار **تأهيل الموارد البشرية** عبر مواصلة إنجاز البرامج الاستيعابية المعتمدة بالنسبة لكل من التعليم الأساسي والثانوي والعالى والتكوين المهني قصد تكريس تكافؤ الفرص بين مختلف فئات المجتمع ومواكبة الحاجيات المتنوعة والمتنامية من الموارد البشرية للنسيج الاقتصادي الوطني.

وهكذا وللرفع من الطاقات الاستيعابية للمؤسسات التعليمية سيتم إنجاز 693 حجرة تمهيدية و223 مدرسة و 564 إعدادية و 294 ثانوية وستنتقل أشغال إنجاز حوالي 1.000 مؤسسة وإصلاح تجهيزات 2.500 مؤسسة وداخلية وتكثيف شبكة الداخليات لرفع طاقتها إلى 1مليون مستفيد.

ومن شأن هذه الإنجازات أن تعزز نسبة التمدرس خصوصا بالنسبة للفتيات بالعالم القروي.

وفي مجال **تنمية العرض الجامعي** وتحسين إدماج الخريجين وبفضل التدابير المتخذة في إطار البرنامج الاستعجالي المتعلق بهذا القطاع، فقد تم رفع عدد المسجلين الجامعيين برسم السنة الأكاديمية 2009-2010 بـ7% ليصل إلى 310 ألف طالب ومضاعفة ثلاث مرات عدد المسجلين الجدد بالشعب العلمية والهندسية وتحسين التمكن من اللغات الأجنبية لفائدة أزيد من 100 ألف طالب مع رفع عدد البحوث العلمية بـ20%.

وقد عرف الغلاف المالي المخصص لقطاع التربية الوطنية ارتفاعا بنسبة 33% بين سنتي 2008 و 2010 حيث انتقل خلال هذه الفترة من 37 مليار درهم إلى 51 مليار درهم. وستعزز موارده البشرية بإحداث 9.600 منصب مالي.

وانطلاقا من الخصائص الذي يعيشه قطاع الصحة، ترمي السياسة المعتمدة إلى تكثيف شبكة البنيات الاستشفائية باستكمال إنجاز وتأهيل حوالي 100 مؤسسة للعلاجات الأساسية والمحلية وتسريع وتيرة إنجاز المستشفيات الجامعية بكل من فاس ومراكش ووجدة واقتناء وحدات علاجية متنقلة لتوسيع سلة الخدمات لفائدة العالم القروي.

كما يندرج في هذا الإطار تكثيف البرامج الصحية لتحسين مؤشرات الصحة ببلادنا ومنها على الأخص تلك المتعلقة بتقليص نسبة وفيات الأطفال.

وستعرف سنة 2010 تعميم نظام المساعدة الطبية عبر تأهيل وتجهيز المؤسسات الاستشفائية ومدتها بالموارد البشرية والأدوية اللازمة لذلك.

وقد ارتفعت الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة خلال الفترة 2008-2010 بنسبة 37% حيث انتقلت من 8,1 مليار درهم إلى 11,1 مليار درهم. كما تم رصد 2.000 منصب مالي إضافي سيخصص الجزء الأكبر منه لفائدة العالم القروي.

وبخصوص قطاع السكن ستعمل الحكومة على تسريع وتيرة إنجاز البرامج الرامية إلى تحسين عرض السكن الاجتماعي والسكن لفائدة الطبقات الوسطى وملاءمته مع القدرة الشرائية للأسر المستهدفة.

وتتلخص المبادرات المعتمدة لهذا الغرض كما يلي :

- تفويت 3.850 هكتار من أراضي الدولة عبر طلبات عروض دولية لإنجاز 70.000 وحدة سكنية اقتصادية و70.000 وحدة اجتماعية و70.000 وحدة للطبقات الوسطى .

وقد تم إعطاء انطلاقة إنجاز 22.600 وحدة من المنتظر أن تسلم 8 آلاف وحدة منها سنة 2009 وستتطلق أشغال 33.200 وحدة سنة 2010.

• توسيع ولوج الفئات الوسطى ومغاربة العالم للتمويلات البنكية المستفيدة من ضمان الدولة؛

• مواصلة إنجاز 4 مدن جديدة على مساحة إجمالية تقدر ب 5.000 هكتار وتهم كل من تامسنة وتامنصورت والشرافات ولخياطة؛

• تسريع إنجاز برنامج القضاء على مدن الصفيح لفائدة 298.000 أسرة حيث وصلت نسبة الإنجاز إلى 45% مما مكن من هدم 138.000 سكن صفيحي وإعلان 37 مدينة بدون صفيح.

ويبلغ الغلاف الاستثماري المخصص لقطاع السكن 2 ملايين درهم تضاف إليها 9 ملايين درهم لمجموعة العمران.

وفي مجال الشباب والرياضة، سيتم الانتهاء من أشغال بناء المركبات الرياضية الثلاثة بمراكش وطنجة وأكادير كما سيتم الشروع في إنجاز المركب الرياضي الكبير بالدار البيضاء وتقوية بنيات الاستقبال لتأطير الشباب عبر إنجاز مراكز سوسيو-رياضية ودور للشباب وروض للأطفال و نوادي نسوية وتوسيع برنامج العطلة للجميع ليشمل 300.000 مستفيد. وقد خصص لهذا القطاع غلاف مالي يصل إلى 1,5 مليار درهم، أي بزيادة 46% مقارنة مع سنة 2008.

وفي مجال الثقافة، سيتم إنجاز البنيات الثقافية الكبرى ومنها المسرح الجديد ومتحف الفنون المعاصرة بالرباط وكذا تكثيف إحداث مركبات ثقافية محلية وترميم مواقع الآثار التاريخية وتقديم الدعم للأنشطة الثقافية والفنية. وقد تم تخصيص لقطاع الثقافة اعتمادات مالية بمبلغ 540 مليون درهم أي بزيادة 48% مقارنة مع سنة 2008.

وبهدف تقوية التكافل الاجتماعي، تم اعتماد برنامج يرمي إلى استهداف الفئات الأكثر خصاصة لتوسيع ولوجها للتعليم والصحة. وفي هذا الإطار، تم توزيع 3,7 مليون محفظة دراسية وتوفير الزي الموحد لفائدة 750.000 تلميذ وسيتم منح مساعدات مالية للأسر المعوزة لتغطية حاجيات التمدن لفائدة

280.000 من أبناءها وتوفير النقل المدرسي بالعالم القروي لفائدة 17.500 تلميذ.

وكل هذه الإجراءات تصب في اتجاه الحد من ظاهرة الهدر المدرسي وتسهيل الولوج إلى التعليم خصوصا للفتيات بالعالم القروي.

كما سيتم تعميم نظام المساعدة الطبية وتوفير تلقيحات جديدة لفائدة 600 ألف مولود قصد الحد من وفيات الأطفال عند الولادة .

وقد خصص لهذا الغرض مبلغ 1,75 مليار درهم.

وفي نفس الاتجاه، وتطبيقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش المجيد، ستعرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية انطلاقة جديدة باعتماد التقائية المشاريع والحكامة الجيدة وتحسين منهجية انتقاءها وتنفيذها مع التركيز على الأنشطة المحدثة لفرص الشغل والمدرسة للدخل.

وقد تم رصد 1,4 مليار درهم لهذه المبادرة برسم سنة 2010.

وبخصوص العالم القروي، يرمي العمل الحكومي إلى تسريع إنهاء البرامج المرتبطة بتوسيع وولوج السكان القرويين إلى التجهيزات والخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والكهربة والتزويد بالماء الصالح للشرب والشبكة الطرقية والاتصالات.

وقد تم في هذا الصدد قطع أشواط مهمة حيث ستصل في نهاية السنة الحالية نسبة وولوج الماء الصالح للشرب 90% مقابل 85% سنة 2007، وولوج الكهرباء 98% مقابل 93% سنة 2007 والشبكة الطرقية 64% مقابل 59%.

وقد عرف حجم الاعتمادات الموجهة لتأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية ارتفاعا بنسبة 15% ليصل إلى 20 مليار درهم برسم سنة 2010.

تلكم السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب المحترمين الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2010 هذا المشروع الذي تحرى الواقعية في تحديد فرضياته والطموح في أهدافه والإرادية في مواكبة مسيرة بلادنا على درب النمو والارتقاء الاجتماعي.

إن الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة لم تزدنا إلا قناعة في صواب  
اختيارات بلادنا وعزما على تكثيف مجهوداتنا لتسريع وتيرة الإصلاحات ودعم  
أوراش البناء والنماء وتوطيد الثقة في قدراتنا على مواجهة التحديات بروح  
الإقدام والتضامن التي تعتبر إحدى السمات التي ما فتئ يتميز بها مجتمعنا لتحقيق  
التطلعات في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .